

أحكام القرآن

عبدالباقي حدثنا مطير حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا معن بن عيسى عن حدثنا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال أطلّى رسول الله ﷺ ص - فطلاه رجل فستر عورته بثوب وطلّى الرجل سائر جسده فلما فرغ قال له النبي ص - أخرج عني ثم طلى النبي ص - عورته بيده وقد روى حبيب بن أبي ثابت عن أنس قال كان النبي ص - لا يتنور فإذا كثر شعره حلقه وهذا يحتمل أن يريد به أن عادته كانت الحلق وأن ذلك كان الأكثر الأعم ليصح الحديثان وأما ما ذكر من توقيت الأربعين في الحديث المتقدم فجائز أن تكون الرخصة في التأخير مقدرة بذلك وأن تأخيرها إلى ما بعد الأربعين محذور يستحق فاعله اللوم لمخالفة السنة لا سيما في قص الشارب وقص الأظفار قال أبو بكر ذكر أبو جعفر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في شعر الرأس والشارب أن الإحفاء أفضل من التقصير عنه وإن كان معه حلق بعض الشعر قال وقال ابن الهيثم عن مالك إحصاء الشارب عندي مثله قال مالك وتفسير حديث النبي ص - في إحصاء الشارب الإطّار وكان يكره أن يؤخذ من أعلاه وإنما كان يوسع في الإطّار منه فقط وذكر عنه أشهب قال وسألت مالكاً عن أحفى شاربته قال رأى أن يوجع ضرباً ليس حديث النبي ص - في الإحصاء كان يقول ليس يبدي حرف الشفتين الإطّار ثم قال يحلق شاربته هذه بدع تظهر في الناس كان عمر إذا حزبه أمر نفخ فجعل يفتل شاربته وسئل الأوزاعي عن الرجل يحلق رأسه فقال أما في الحضر لا يعرف إلا في يوم النحر وهو في العرف وكان عبدة ابن أبي لبابة يذكر فيه فضلاً عظيماً وقال الليث لا أحب أن يحلق أحد شاربته حتى يبدوا الجلد وأكرهه ولكن يقص الذي على طرف الشارب وأكرهه أن يكون طويل الشارب وقال إسحق أبو إسرائيل سألت عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي داود عن حلق الرأس فقال أما بمكة فلا بأس به لأنه بلد الحلق وأما في غيره من البلدان فلا قال أبو جعفر ولم نجد في ذلك عن الشافعي شيئاً منصوصاً وأصحابه الذين رأيناهم المزي والربيع كانا يحفیان شواربهما فدل على أنهما أخذاً ذلك عن الشافعي وقد روت عائشة وأبو هريرة عن النبي ص - الفطرة عشرة منها قص الشارب وروى المغيرة بن شعبه أن النبي ص - أخذ من شواربه على سواك وهذا جائز مباح وإن كان غيره أفضل وجائز أن يكون فعله لعدم آلة الإحصاء في الوقت وروى عكرمة عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ ص - يجز شاربته وهذا يحتمل